

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي حدثت في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ويستكمل سجل الأنشطة التي نفذتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ١٦٨٧ (٢٠٠٦).
- ٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قوام العنصر العسكري ٨٥٣ فردا من جميع الرتب، وكان قوام عنصر الشرطة ٦٠ فردا (انظر المرفق).

ثانيا - التطورات المتصلة ببعثة المساعي الحميدة وغيرها من التطورات

- ٣ - في ١٥ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٧ (٢٠٠٦)، الذي أعرب فيه، في جملة أمور، عن أسفه لكون الفجوة بين الأقوال والأفعال لا تزال على قدر من الاتساع يتعذر معه استئناف مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها بالكامل، وحث على إحراز تقدم صوب استئناف المفاوضات من أجل تسوية شاملة.
- ٤ - ومنذ تقريره الأخير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/315)، واصل مبعوثي الخاص في قبرص، مايكل مولدر، التحاور مع زعميي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ومع ممثليهم. وقد تركزت جهوده على مساعدتهم على معاودة الاشتراك في تنفيذ اتفاقاتهم وتعهدهم التي ترمي إلى استئناف المفاوضات وصولا إلى تسوية شاملة.
- ٥ - وفي أوائل تموز/يوليه، اضطلع إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بمهمة في المنطقة، الغرض منها إجراء استعراض عام للأمر هناك. وفي تركيا واليونان، اجتمع بوزير الخارجية وبكبار المسؤولين في وزارة الخارجية في كل من البلدين.



وفي قبرص، اجتمع تاسوس بابادوبولوس، الزعيم القبرصي اليوناني، وطلعت محمد علي، الزعيم القبرصي التركي، لأول مرة، قبيل زيارة السيد غمباري، بمناسبة تنصيب العضو الثالث في اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

٦ - وفي ٨ تموز/يوليه، اجتمع الزعيم القبرصي اليوناني والزعيم القبرصي التركي بحضور وكيل الأمين العام واتفقا ووقعا على مجموعة مبادئ وقرارات. وأُتيحت لي أثناء الاجتماع فرصة للتحدث مع كل منهما وتشجيعهما على أن يرتقيا إلى مستوى التوقعات التي يصبو إليها المجتمع الدولي. ويمثل اتفاق الزعيمين، اعترافا منهما بأن الوضع الراهن غير مقبول وأن تحقيق تسوية شاملة أمر مرغوب فيه وممكن. وقد اتفقا على البدء فوراً في عملية ذات مسارين، تقوم في إطارها اللجان الفنية بمناقشة القضايا التي تمس الحياة اليومية للشعبين، وذلك بالتزامن مع قيام أفرقة عاملة بمناقشة القضايا الموضوعية، مما من شأنه أن يساهم في إيجاد تسوية شاملة. والتزما بالعمل على أن يسود المناخ المناسب من أجل نجاح هذه العملية، بما في ذلك وقف تبادل الاتهامات (انظر S/2006/572، المرفقين الأول والثاني).

٧ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، قدم وكيل الأمين العام إحاطة لمجلس الأمن عن نتائج مهمته. وعقب الإحاطة، تلا رئيس مجلس الأمن بياناً موجهاً للصحافة، وفيه أعرب أعضاء المجلس عن مساندتهم لمواصلة جهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص، ورحبوا بالاتفاق المؤرخ ٨ تموز/يوليه الذي تم التوصل إليه أثناء مهمة وكيل الأمين العام في المنطقة، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ٨ تموز/يوليه دون مزيد من الإبطاء.

٨ - ومنذ ذلك الوقت، انخرط ممثلي الخاص في مناقشات مكثفة مع الجانبين بهدف تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اجتمعت بالسيد بابادوبولوس في نيويورك وناقشت معه مشكلة قبرص، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه. وفي ضوء الخلافات التي برزت بين الجانبين بخصوص تنفيذ الاتفاق، بعث وكيل الأمين العام برسالة خطية إلى الزعيمين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر يقترح فيها طريقاً للمضي قدماً.

٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، رد الزعيمان رسمياً بالإيجاب، حيث قبلاً اقتراحات وكيل الأمين العام. ومن ثم، أصبح المسرح معداً للمضي قدماً على نحو إيجابي، وأنا أحث الجانبين معاً على إظهار حسن النية اللازم والتصميم على التغلب على الارتياح العميق بين الطرفين والتشكك في الدوافع الحقيقية لكل طرف منهما. وإنني آمل أيضاً في وضع حد لما يسمى لعبة إلقاء اللائمة التي مورست دون هوادة وعلى نحو غير مفيد من جانب المسؤولين والصحافة في كلا الجانبين، مما يخالف اتفاق ٨ تموز/يوليه نصاً وروحاً.

١٠ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التقيت بالسيد طلعت في جنيف. وأعاد تأكيد التزام الجانب القبرصي التركي بإيجاد تسوية شاملة تحت إشراف الأمم المتحدة. ورحبت بالرد الإيجابي على اقتراحات وكيل الأمين العام، وألححت عليه أن يمضي قدما دون إبطاء في تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه. وقد وعد السيد طلعت بأن يبذل قصارى جهده في هذا الخصوص. وأعاد هو أيضا التأكيد على ضرورة إنهاء عزلة القبارصة الأتراك. ورددت على ذلك بأنني ما زلت متمسكا بما ورد في تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437) من وجوب إنهاء عزلة الشمال.

١١ - وقد اعترف الزعيمان، بموجب أحكام اتفاق ٨ تموز/يوليه، على أن الوضع الراهن غير مقبول، وأن إيجاد تسوية شاملة أمر مرغوب فيه وممكن على حد سواء. ويستلزم الأمر الآن إظهار التزامهما بتحقيق مثل هذه التسوية. وقد أوضحت للزعمين أن الشيء المهم ليس إعلانا للنوايا، بل الأفعال من الجانبين التي تضيق الفجوة بين الأقوال والأفعال، وتبين لي ولمن يخلفني أن الزعيمين مستعدان لاستئناف المسيرة والمضي قدما بجدية في إجراء محادثات تهدف إلى تسوية مسألة قبرص. وهذا سوف يتطلب حلا وسطا وإرادة سياسية. وإنني أشجع الزعيمين على المضي قدما في تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه الآن بعد أن اتفقا على الاقتراحات المقدمة من وكيل الأمين العام.

١٢ - وتشمل الجهود الأخرى التي اضطلع بها المجتمع الدولي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مبادرة الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبي وإن لم تحظ بالتوفيق. وبقدر ما تكون مثل هذه المبادرات مقبولة لجميع الأطراف المعنية وتسهم في الهدف العام لإيجاد تسوية شاملة، بقدر ما يكون لها أثر حفاز. وأي جهود تبذل في هذا الصدد ينبغي أن تكون محل ترحيب.

١٣ - وقد كان هناك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير اتجاه يبعث على القلق ويمس بشكل وثيق قدرة المنظمات والأفراد على تنفيذ أنشطة ومشاريع تهدف إلى المساهمة في الاتصال بين الطائفتين والتعاون بينهما في جميع أنحاء الجزيرة. ونتيجة لذلك، لاقت الأمم المتحدة، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عراقيل تعوق قدرتهما على دعم وتنفيذ المشاريع التي يفيد منها القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وهذا تطور يدعو للأسف. وبدون إسهام قوي من المنظمات المدنية والأفراد، يصعب تصور التوصل إلى مصالحة حقيقية في قبرص. ويستلزم الأمر تعزيز جهودهما وإزالة العقبات القائمة.

ثالثاً - أنشطة القوة

ألف - منع تجدد المعارك والإبقاء على الوضع العسكري الراهن

١٤ - ظل الوضع العسكري على امتداد خطوط وقف إطلاق النار هادئاً ومستقرًا بوجه عام. وعموماً، أبدت القوات المتعددية تعاوناً وممارسة ضبط النفس. ونقص عدد الحوادث بنسبة ٣٠ في المائة أثناء الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥ من ٤٦٨ إلى ٣٣٠ حادثاً. وهذه الانتهاكات، التي كانت في معظمها طفيفة في طابعها، شملت عدم الانضباط والتراشق بالحجارة وتوجيه الإهانات، وإدخال تحسينات على مراكز المراقبة، وتصوير المناطق العازلة، وإشهار السلاح وتصويبه نحو قوات الأمم المتحدة، واقتحام المناطق العازلة. ويمكن عزو انخفاض عدد الانتهاكات والحوادث إلى فعالية مفهوم العمليات المتنقلة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

١٥ - ورغم الانخفاض في عدد الحوادث بشكل عام، ظلت ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تواجه تحديات من القوتين المتعديتين. وشملت الانتهاكات الهامة التي ارتكبتها الحرس الوطني الإفراط في عدد الأفراد في موقع للمراقبة، وإجراء تدريبات عسكرية لعدد من الأفراد يعادل قوام فصيلة خلف مركز مراقبة تابع له. وإضافة إلى ذلك، حضر ٨٢ فرداً من أفراد الحرس الوطني، بينهم عنصر مسلح، مراسم جنازية داخل المنطقة العازلة، وحضر ٧ من أفراد الحرس الوطني يرتدون الزي الرسمي قداماً في المنطقة العازلة. وقامت القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية بوضع عدد من الجنود عند جسر شارع ليدرا. وواصل عنصر من الشرطة القبرصية التركية تواجده في نقطة تفتيش غير مأذون بها في جيب لاروجينا، وواصلت القوات التركية القيام بدوريات في المنطقة المجاورة له. وكثيراً ما يُحشد في مركز المراقبة القريب التابع للقوات التركية بعدد مغالى فيه من الجنود رغم الاحتجاجات المتكررة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ولم تحرز محاولات إعادة الوضع الراهن في المنطقة إلى ما كان عليه أي تقدم. وبغية التصدي لهذا، قامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص باستخدام الدوريات الثابتة وعادت إلى شغل بعض أبراج المراقبة الثابتة التابعة لها. والواقع أن تلك العمليات التي تتطلب أعداداً كبيرة من الأفراد يمكن استدامتها في الأجل القصير بمعاونة القوة الحالية، وهي تؤكد الاحتياج إلى الاحتفاظ، في المستقبل المنظور، بمستوى معين من المرونة وإبقاء القوة عند مستوياتها الراهنة.

١٦ - وكما حدث في سنة ٢٠٠٥، أجرى الحرس الوطني مناورته العسكرية السنوية "نيكيفورس" في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة ضباط من هيئة الأركان العامة اليونانية. وأجرت قوات الأمن القبرصية التركية التابعة للقوات التركية

مناوراتها العسكرية "توروس الثانية" في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أعيد تأكيد مناشدتي للجانبين بالامتناع عن إجراء هذه المناورات.

١٧ - واستمر انتهاك القوات التركية للوضع العسكري الراهن في ستروفيليا مع زيادة في الجنود المخصصين لذلك الموقع. ولم يحدث تغيير في سيطرة القوات التركية على سبل الوصول المحدودة المتاحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتحكمها في حرية الحركة داخل منطقة فاروشا المسيجة. ولا تزال الأمم المتحدة تحمّل حكومة تركيا المسؤولية عن الوضع الراهن في فاروشا.

١٨ - ولا يزال الجمود يكتنف مسألة تفكيك مركز للمراقبة تابع للحرس الوطني في المنطقة المجاورة لديربنيا وبناء تابع له أنشأته القوات التركية، وأشارت إليه في تقرير السابق المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/315، الفقرة ١١). وأبلغ الحرس الوطني قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أنه سيقوم بإزالة موقعه شريطة أن يبدأ العمل في الوقت نفسه لإزالة موقع أقامته القوات التركية رداً على ذلك. وذكرت القوات التركية بدورها أنها ستقوم بإزالة موقعها بمجرد تفكيك موقع الحرس الوطني. والواقع أن هذه المسألة موضع مناقشات مستمرة بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والقوات المتخاصمة.

١٩ - وتوقفت جهود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لتحقيق عملية التجريد من السلاح عند خطوط وقف إطلاق النار. وفي حزيران/يونيه، دعت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الحرس الوطني وقوات الأمن القبرصية التركية إلى تقديم اقتراحات تتعلق بتدابير الإخلاء/فض المواجهة. وطوال فصل الصيف، أعربت القوات المتخاصمة عن تأييدها لاقتراح قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واتفقت على تقديم قائمة بتدابير فض المواجهة، بيد أنه لم ترد حتى الآن أية اقتراحات. وسوف تواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص جهودها بشأن تلك المسألة.

٢٠ - وعند بدء الأزمة في لبنان، ساعدت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في نقل الأفراد التابعين للأمم المتحدة ومن يعولون من لبنان وقدمت الدعم إلى أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة في المنطقة. وإجمالاً، جلبت عمليات الإخلاء حوالي ٢٠٠٠ شخص إلى قبرص. وكانت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد أرسلت في البداية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إمدادات تكفي ٣٠ يوماً، وقامت بتنسيق عملية الإمداد بالوقود والمياه واللوازم الطبية التي يضطلع بها بصفة منتظمة. وكان لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مقر خلفي وموارد طيران إضافية في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وقد نُظمت رحلات الطائرات العمودية المتجهة إلى لبنان طيلة

شهر آب/أغسطس من نيقوسيا، ثم توالى تنظيمها من لارناكا حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وتم توفير مرافق مكتبية ومرافق تخزين مؤمنة إلى أفراد لجنة التحقيق الدولية المستقلة (المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)) التي أُعيد نقلها إلى قبرص.

باء - أنشطة إزالة الألغام في المنطقة العازلة

٢١ - قام مركز الأعمال المتعلقة بالألغام حتى اليوم بتطهير أراض تبلغ مساحتها ١ ٦١٧ ٤٦٢ متراً مربعاً، وتدمير ٢ ٤٦٣ لغماً أرضياً في المنطقة العازلة وذلك منذ بداية البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وخلال فترة الإبلاغ، تم تطهير ١٢ حقلاً من حقول ألغام القوات التركية البالغ عددها ١٣ حقلاً، ويتوقع الانتهاء من تطهير الحقل المتبقي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد تلقى مشروع الأعمال المتعلقة بالألغام التمويل من الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - ومنذ شباط/فبراير، وقوة الأمم المتحدة في قبرص تجري مفاوضات مع القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية كي يسمح لها بتطهير المزيد من حقول الألغام. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، تعهدت كلتا القوتين بالدخول في مفاوضات لتوسيع نطاق المبادئ التوجيهية الحالية الخاصة بإزالة الألغام بحيث تشمل جميع حقول الألغام المتبقية في المنطقة العازلة التي قامت القوات التركية بزرعها. واستمرت المناقشات الرامية إلى تحقيق تقدم في هذه المسألة الهامة بين قوة الأمم المتحدة في قبرص والقوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية.

جيم - إعادة الأوضاع إلى مجراها الطبيعي والمهام الإنسانية

٢٣ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تعاونها مع شركائها في الأمم المتحدة ومع الجانبين لتسهيل إقامة مشاريع ذات فائدة مشتركة للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في المنطقة العازلة وللنهوض بتدابير بناء الثقة بينهما.

٢٤ - وواصل القبارصة من على جانبي المنطقة العازلة استخدامهم لنقاط العبور للقيام بأنشطة متنوعة، من بينها أنشطة تجارية ودينية والمناسبات التي تحتفل بها المجموعتان، دون حوادث تذكر. وقد سجلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قرابة ١٢ مليون عملية عبور منذ افتتاح نقاط العبور في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ولا تتضمن هذه الأرقام عمليات العبور في يرغاموس منذ ١ أيلول/سبتمبر، وهو تاريخ توقف الجانب القبرصي التركي عن تقديم الإحصاءات بشأن حركة السكان من خلال ذلك المعبر. وتتابع قوة الأمم المتحدة في قبرص هذا الأمر مع السلطات القبرصية التركية. وقد عبر الخط الأخضر من شمال

المنطقة العازلة إلى جنوبها سلع تقارب قيمتها ٩٥٨ ٠٠٠ جنيه قبرصي (مليوناً دولار تقريباً)، كما عبر من الجنوب إلى الشمال سلع تقارب قيمتها ٣٥٨ ٠٠٠ جنيه قبرصي (٧٠٠ ٠٠٠ دولار تقريباً). وعلى الرغم من أن تدفق الأشخاص والسلع كان ثابتاً نسبياً منذ افتتاح المعابر ودخول نظام الخط الأخضر حيز النفاذ، فإن الفرصة التي توفرها تلك التفاعلات والعلاقات التجارية بين السكان باعتبارها عنصراً حافزاً لإعادة توحيد الجزيرة لم تغتنم بعد.

٢٥ - ومنذ تعديل نظام الخط الأخضر في آب/أغسطس ٢٠٠٥ من العام الماضي ليشتمل إضافة ثلاثة معابر، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن شروط افتتاحها. كما أن المشاورات بشأن افتتاح معبر شارع ليدرا في نيقوسيا ما زالت موضع انتظار.

٢٦ - وقد سهلت قوة الأمم المتحدة في قبرص إقامة ١٠ مناسبات شارك فيها حوالي ٥٠٠ شخص من الطائفتين. وجرت تلك المناسبات في قصر ليدرا في المنطقة العازلة، التي لا تزال تعتبر منطقة محايدة أساسية لاستضافة الأنشطة التي تشارك فيها الطائفتان. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ افتتاح نقاط العبور في عام ٢٠٠٣، انخفض عدد المناسبات التي شهدها قصر ليدرا نظراً لتوافر أماكن أخرى لإقامتها. كما استمر عقد اجتماعات شهرية منتظمة بين قادة الأحزاب السياسية القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في قصر ليدرا برعاية سفارة سلوفاكيا.

٢٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مباحثاتها مع الجانب القبرصي اليوناني بشأن إنشاء مدرسة ابتدائية تركية في ليماسول، لم يبدأ عملها حتى الآن. وقد التقت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مع نقابة المعلمين القبارصة الأتراك، بناء على طلب من النقابة، لبحث هذا الموضوع ومسائل أخرى ذات صلة بتعليم أطفال المدارس من القبارصة الأتراك في الجنوب، بما في ذلك مناهج الدراسة والكتب المدرسية. وبدأت في ٥ أيار/مايو الإجراءات الرسمية للدعوى التي رفعتها نقابة المعلمين القبارصة الأتراك أمام المحكمة العليا لضمان حق القبارصة الأتراك في استخدام لغتهم القومية في التعليم، وهي الدعوى التي أشرت إليها في تقريرتي السابق (S/2006/315، الفقرة ٢٠) وتم تأجيل النظر فيها عدة مرات، كان آخرها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم تحديد موعد جديد للقضية في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتتابع قوة الأمم المتحدة في قبرص ما يستجد من تطورات في هذه المسألة مع الجانب القبرصي اليوناني، في انتظار ما ستمخض عنه الإجراءات القضائية. وسهلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تعيين أربعة مدرسين إضافيين في المدرسة

الثانوية القبرصية اليونانية في ريزو كاربازو الواقعة في شمال الجزيرة اعتباراً من بداية العام الدراسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بتسيير وترتيب ٦٢ قافلة وزيارة إنسانية لتقديم الدعم للقبارصة الأتراك البالغ عددهم ٣٨٩ شخصاً والموارنة البالغ عددهم ١٤٥ شخصاً الذين يعيشون في الشمال. كما واصلت القوة تقديم المساعدة للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب للحصول على وثائق الهوية والمسكن وخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتوظيف والتعليم. وقدمت القوة المساعدة لترتيب ٦ زيارات قام بها القبارصة اليونانيون والموارنة، وتنظيم مناسبة تذكارية للقبارصة الأتراك، داخل المنطقة العازلة وخارجها. وفي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، حضر ٨٠٠ قبرصي يوناني قداساً في كنيسة القديس برني الواقعة قرب فاماغوستا في الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي ٢٣ تموز/يوليه، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٤، زار ٣٠٠ ماروني دير الرسول الياس في قرية سانت مارينا. وفي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، حضر ٩٠٠ قبرصي يوناني الشعائر الدينية السنوية في كنيسة سانت مامناس بمورفو. وفي ٨ آب/أغسطس، سافر ٤٢٩ قبرصياً تركيا في زيارة سنوية إلى كوكينا الواقعة في الجزء الغربي من الجزيرة. وفي المنطقة العازلة، زار ٧٧٣ قبرصياً يونانياً كنيسة سانت مارينا بديرنيا في ١٧ تموز/يوليه، وحضر قرابة ٧٠ قبرصياً يونانياً المناسك الدينية في كنيسة أيوس نيوفيتوس بترولي في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٢٩ - ومنذ إلغاء القيود على الحركة عبر خط وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٣، سجلت زيادة في عدد المدنيين الذين يزرعون في المنطقة العازلة و/أو في عدد المباني التي تشيد فيها، مما يشكل مخالفة للإجراءات التي وضعتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للحفاظ على الاستقرار والأمن ضمن المنطقة العازلة. وقد تم توجيه جزء كبير من موارد عمليات قوة الأمم المتحدة وطاقتها لمعالجة ذلك التطور. كما أن التحديات المستمرة الماثلة في المنطقة العازلة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع الأمني الدقيق.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سمحت قوة الأمم المتحدة في قبرص بثلاثة عشر مشروعاً لتشييد مبانٍ مدنية في المنطقة العازلة، بينها مشروعان تنفذهما عائلة قبرصية تركية على هضبة بيلا، وسمحت كذلك بحفر بئر لتزويد الطائفتين بالماء في قريتي أستروميريتس، بوستانشي وبيريسترونا/شنكيز كوي. كما أشركت القوة الطرفين في حملة لمنع إلقاء القمامة بشكل عشوائي نظمتها بالتعاون مع السلطات المحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تصدياً لتزايد عدد المواقع غير المشروعة لإلقاء القمامة في المنطقة العازلة. بيد أن تشييد المباني غير

المصرح بها للاستعمال الشخصي والتجاري، واستخدام الأراضي خارج المناطق المحددة للمدنيين في المنطقة العازلة، والذي أشرت إليه في تقريرتي السابق (S/2006/315) ما زال مستمرا.

٣١ - وتجدر الإشارة إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت بوجه خاص أنشطة زراعية، لا سيما في المنطقة المحيطة بنقوسيا، قام بها مزارعون راغبون في زراعة الأرض خارج الخط الأمني الذي لا يجوز أن تتجاوزه أنشطة الزراعة والذي حددته قوة الأمم المتحدة لمنع أي توتر ينشأ عن مثل هذه الأنشطة في المنطقة العازلة. وفي ٣ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، تصاعدت حدة التوتر نتيجة لخلافات بشأن الزراعة وملكية الأراضي بين مزارعين من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في منطقة كيماكلي الواقعة شمال شرق نيقوسيا داخل المنطقة العازلة. وردا على تقارير وسائل الإعلام التي أشارت إلى أن المزارعين القبارصة اليونانيين ينوون ممارسة نشاطهم خارج الخط آنف الذكر، عمدت قوات الأمن القبرصية التركية إلى تعزيز قواتها في أقرب مواقعها من تلك المنطقة. وازداد الوضع حرجا عندما دخل المزارعون القبارصة اليونانيون إلى المنطقة العازلة وطلبوا المرور إلى شمال ذلك الخط. وتم تهدئة الوضع بعد مناقشات مكثفة أجرتها قوة الأمم المتحدة مع الجانبين. وصدر بيانان إعلاميان عن قوة الأمم المتحدة في ٤ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر يحذران المزارعين من احتياز الخط المذكور. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، دخل مزارعون من القبارصة الأتراك في منطقة أفلونا/غايريتكوي المنطقة العازلة دون إذن من قوة الأمم المتحدة في قبرص لغرض زراعة أرض تابعة لقبارصة يونانيين دون إذن منهم. وعندما طلب منهم الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لقوة الأمم المتحدة الكف عما يقومون به وترك المنطقة إلى أن يحصلوا على إذن بذلك، تهجم المزارعون على دورية الأمم المتحدة ملحقين بأضرار بسبب مركبات. وقد احتجت قوة الأمم المتحدة بشدة على تلك الحادثة. وفي ضوء هذه الأحداث، شددت قوة الأمم المتحدة إجراءاتها المتعلقة بإصدار تصاريح الزراعة بهدف حماية حقوق الملكية والحفاظ على الأمن في المنطقتين كليهما.

٣٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص اتصالاتها مع الجانبين، لا سيما فيما يتعلق بإنفاذ القانون والمسائل المتعلقة بالعبور. وجرى تسهيل ١٠ عمليات إجلاء لأسباب طبية من الشمال، كما أعيد رفات أربعة قبارصة يونانيين ليدفنوا في قراهم الواقعة في الجزء الشمالي من الجزيرة. وتواصلت الزيارات إلى السجون والمقابلات مع المساجين والمسؤولين المختصين في مرافق الاحتجاز. ويوجد حاليا ٢٢ قبرصيا تركيا محتجزين في الجنوب وقبرصي يوناني واحد محتجز في الشمال.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سهلت قوة الأمم المتحدة في قبرص تبادل المعلومات بين الطائفتين بشأن المسائل الجنائية. وأسفر التعاون الوثيق الذي أقامته قوة الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية والبلديات عن تدفق المعلومات على نحو أفضل، وأسهم في تحسين معالجة المسائل الجنائية والمحلية. وقامت قوة الأمم المتحدة في قبرص في مناسبتين بتسهيل تسليم أشخاص مطلوبين في جرائم خطيرة من جانب إلى آخر، كما أتاحت لقبرصي تركي الإدلاء بشهادته في قضية يجري التحقيق فيها في الجنوب. ومع ذلك فهناك حاجة إلى معالجة ظاهرة متنامية من الجرائم التي يفلت مرتكبوها من العقاب، ويكون بعضها جسيما، وذلك نتيجة لعدم وجود تعاون بين أجهزة إنفاذ القانون من كلا الجانبين. ويواصل الجانبان الإبلاغ عن تصاعد النشاط الإجرامي في المنطقة العازلة، لا سيما أنشطة الاتجار بالبشر. وتفيد المعلومات المقدمة من الجانبين بانخفاض عدد العابرين للمنطقة العازلة كمهاجرين غير مشروعين، فيما ارتفع عدد المقبوض عليهم بتهمة الاتجار في البشر.

٣٤ - وقعت حادثة خطيرة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في مدرسة خاصة للغة الانكليزية في نيقوسيا اعتدت فيها مجموعة من الطلاب القبارصة اليونانيين من خارج المدرسة على مجموعة من طلاب المدرسة القبارصة الأتراك، وأفيد بأن أفراد المجموعة المعتدية كانوا يرتدون أقمعة جزئية. وقد أصيب عدد من الطلاب القبارصة الأتراك بجراح نتيجة لذلك. وألقي القبض في ما يتعلق بتلك الحادثة، على ثلاثة أشخاص حتى الآن، وتواصل الشرطة القبرصية تحقيقاتها. وقد أعرب الرئيس ببادوبولوس وسلطات قيادية أخرى من كلا الجانبين عن إدانتهم الشديدة لتلك الحادثة.

٣٥ - وتواصل قوة الأمم المتحدة اتصالاتها مع الجانبين فيما يتعلق بالحفاظ على المواقع الثقافية والدينية في الجزيرة وترميمها. وقد طلبت الطائفتان إلى قوة الأمم المتحدة تسهيل حل المسائل المتعلقة بانتهاك حرمة المواقع ذات الأهمية الثقافية والدينية وتخريبها.

٣٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص تنسيق الأنشطة الجنسانية في الجزيرة. وقامت بتسهيل اجتماعات منفصلة لفريق السياسات الخاصة بالمرأة القبرصية المشترك بين الجانبين، والمكون من ثلاث ممثلات رفيعات المستوى من كل جانب، وفريق مكافحة التهريب المشترك بين الطائفتين، وذلك بهدف مناقشة المسائل الجنسانية في قبرص ومعالجتها.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

٣٧ - في تموز/يوليه، بدأ السيد كريستوف غيرود، العضو الجديد في لجنة المفقودين في قبرص، ممارسة مهام عمله رسمياً في الجزيرة. وفي أعقاب اجتماع للجنة عُقد في ٣ تموز/يوليه،

حضره زعماء كلتا الطائفتين، أبدى سائر المعنيين إرادة سياسية مواتية لمعالجة مشكلة المفقودين في قبرص.

٣٨ - وبدأت اللجنة مشروعها لاستخراج رفات المفقودين وتحديد هوياتهم وإعادةهما في أواخر آب/أغسطس. ومن الجوانب الأساسية للمشروع هيكله المشترك بين الطائفتين. وبدعم من فريق صغير من الخبراء الدوليين، يشترك علماء من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على السواء في استخراج الرفات وفي عملية تحديد الهوية في معمل البحوث الأثروبولوجية التابع للجنة في المنطقة الخاضعة لحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وسوف تنفذ المرحلة الأخيرة لتحديد الهوية بالاعتماد على الحمض النووي (الدنا) المقرر أن تبدأ قبل نهاية العام في معمل الطب الشرعي المحلي على أيدي فريق آخر من العلماء مشترك بين الطائفتين.

٣٩ - ويجري تمويل المشروع في الوقت الراهن من التبرعات المقدمة من مصادر قبرصية وغير قبرصية، من بينها الدول الأعضاء. وتواصل اللجنة مساعيها لجمع الأموال.

خامسا - الجوانب المالية والإدارية

٤٠ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اعتمادا لتشغيل لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إجماليه ٤٤,٨ مليون دولار (صافيه ٤٣ مليون دولار)، وذلك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبهذا الشأن، أعرب عن امتناني إزاء تبرع حكومة قبرص بثلاث تكاليف القوة، الذي يعادل ١٤,٩ مليون دولار، وتبرع حكومة اليونان بمبلغ ٦,٥ مليون دولار. وأدعو سائر البلدان والمنظمات إلى الاقتداء بهما، لتخفيض نسبة تكاليف القوة التي تعطى من الأنصبة المقررة.

٤١ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، فإن تكلفة تشغيل القوة سوف تكون في حدود المبلغ الذي أقرته الجمعية العامة.

٤٢ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة عن الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ما مقداره مبلغ ٢٣,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢٠٨٠,٢ مليون دولار.

٤٣ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للمساهمين بقوات ٦,٢ ملايين دولار. ونتيجة للتأخر في تسلم الأنصبة المقررة، فلم يتجاوز سداد

تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات الفترتين الممتدتين حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ على التوالي.

٤٤ - ويساورني القلق إزاء بطء خطوات العمل في تحديد أماكن إقامة القوات في فندق ليدرا بالاس ومعسكر سان مارتين، وأود في هذا الصدد أن أشدد على إلحاح وأهمية الإسراع بإجراء الإصلاحات المطلوبة من أجل المحافظة على صحة وسلامة قوات البعثة.

سادسا - ملاحظات

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في قبرص هادئة مستقرة دون أية انتهاكات رئيسية لخطوط وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن كلتا القوتين المتعارضتين ظلتا تطعنان في التحديد الحالي لخطوط وقف إطلاق النار، فإن التعاون الشامل مع القوة أدى إلى عدم وقوع أية حوادث خطيرة في المنطقة العازلة. ومازلت أعتقد أن القبول التام من جانب كلتا القوتين المتعارضتين لمذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ بشأن الأنشطة في المنطقة العازلة من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التحسن في الحالة، وأدعو الجانبين للتفكير في ذلك دون إبطاء وبهذه الروح نفسها، أشجع على التفكير في شتى التدابير العسكرية وغير العسكرية التي اقترحت لبناء الثقة على مدار السنوات الثماني عشرة الأخيرة، بما فيها سحب القوات من خطوط وقف إطلاق النار.

٤٦ - وفي غيبة تسوية شاملة، يظل وجود القوة ضروريا لاستمرار وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق، يساورني القلق إزاء الضغوط المتزايدة من السكان المدنيين، ولا سيما القبارصة اليونانيون، للقيام بمشاريع إنشائية في المنطقة العازلة وتوسيع القائم منها، وهو اتجاه يمكن أن يقوض الأوضاع الأمنية. ولا بد لي من تأكيد عدم جواز تنفيذ أنشطة مدنية في المنطقة الواقعة بين خطي وقف إطلاق النار، بما في ذلك الزراعة، على حساب الاستقرار والأمن، اللذين هما من مسؤولية القوة. وفي الوقت ذاته، فإن الاتجاه صوب التوسع في الأنشطة الإنشائية في الجانب القبرصي التركي مدعاة للقلق حيث إنه قد يقوض العمل على تحقيق تسوية شاملة.

٤٧ - والتقدم المطرد في إزالة حقوق الألغام الواقعة في المنطقة العازلة تطور جدير بالترحيب. وقد أزيل ودُمر أكثر من ٥٠ في المائة من الألغام، بينما ستزال الألغام المتبقية في غضون عامين. ونجاح هذه العملية راجع إلى حسن تعاون القوتين المتعارضتين مع الأمم المتحدة والتمويل السخي المقدم من الاتحاد الأوروبي.

٤٨ - وتحقق قدر كبير من التقدم في مسألة المفقودين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبمساعدة العضو الثالث الجديد في اللجنة، أمكن لكلا الجانبين تحقيق تقدم في عملية استخراج الرفات وتحديد الهوية في معمل البحوث الأنتروبولوجية الذي أنشأته اللجنة حديثاً. وهذا مثال للجهود المشكورة التي يقوم بها العلماء القبارصة اليونانيون والأتراك بدعم من المانحين الدوليين. وأثني على كلا الجانبين للنهج البناء الذي يتبعانه في معالجة هذه المسألة الإنسانية وأحثهما على تحقيق تقدم في الميادين الأخرى ذات الاهتمام المشترك بالروح نفسها.

٤٩ - وعليّ أن أعرب عما يساورني من قلق بشأن الاستمرار في تنفيذ - وأحياناً في تعزيز سياسات تتنافى مع روح ونص اتفاق ٨ تموز/يوليه الذي التزم الجانبان بموجبه بضمان أن يسود المناخ الملائم في الجزيرة. وألاحظ أيضاً مع القلق الانتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة ومحاولات عرقلة عملها، ولا سيما أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تقليل الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين طائفتي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وتؤدي عرقلة مسار التنمية والأنشطة المشتركة بين الطائفتين إلى تقويض المجتمع وتمهيش قطاعات فيه وتجعل من الصعب على الجماعات والأفراد المساهمة في عملية السلام وبناء الثقة عبر الانقسامات. وتغذية ثقافة التحيز وما يتبعها من انعدام الثقة عامل معرقل للسعي بأي جهد بناء صوب التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

٥٠ - ولا يمكنني، وقد أنفقت ١٠ سنوات في معالجة مسألة قبرص، إلا أن أعرب عن الأسف لاستمرار حالة الجمود في العملية السياسية والفرص الضائعة. فرغم انقضاء عقد من الزمان تواصلت فيه تقريباً جهود الأمم المتحدة، لم تتبد إمكانية للتوصل إلى اتفاق على تسوية شاملة للمسألة.

٥١ - ومن المهم في هذا المنعطف، كما أشار مجلس الأمن، أن يبدأ تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه دون أي تأخير آخر. ولا بد أن تفضي العملية إلى استئناف المحادثات السياسية الكاملة داخل إطار بعثة المساعي الحميدة. ومما يجدر بالذكر في هذا الشأن أنه ما لم يتحقق تقدم، فلن يكون بوسعي ولا بوسع خليفتي تعيين مستشار خاص معني بقبرص.

٥٢ - وينبغي ألا تؤخذ المشاركة النشطة المستمرة للمجتمع الدولي في قبرص، من خلال وجود القوة، كأمر مسلم به وقد يود كلا الزعيمين في هذا السياق إعادة تركيز جهودهما ومضاعفتها. وينبغي، كما أشرت في تقريرتي المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٤، تأكيد أن المسؤولية تقع في المقام الأول على القبارصة أنفسهم. وما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بمد يد العون، ولكنه لا بد من إرادة سياسية حقيقية يديها جميع المعنيين للتوصل إلى تسوية شاملة.

- ٥٣ - وفي غيبة تسوية شاملة، أعتقد أن القوة مازالت تنهض بدور حيوي، ومن ثم، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- ٥٤ - وفي نهاية المطاف، أود أن أعرب عن شكري للسيد ميشيل مولر، ممثلي الخاص ورئيس البعثة، واللواء رافائيل بارني، قائد القوة، ولأفرادها، رجالا ونساء، على ما أبدوه من كفاءة وتفان في أدائهم لمسؤولياتهم التي كلفهم بها مجلس الأمن.

المرفق

البلدان المساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدللين (حتى)
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

البلد	الأفراد العسكريين
الأرجنتين ^(أ)	٢٩٥
سلوفاكيا ^(ب)	٢٠٠
كندا	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٦٩
النمسا	٤
هنغاريا	٨٤
المجموع	٨٥٣

البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة
الأرجنتين	٤
أستراليا	١٥
أيرلندا	١٨
إيطاليا	٤
السلفادور	٧
كرواتيا	١
الهند	٥
هولندا	٦
المجموع	٦٠

(أ) ضمت الوحدة الأرجنتينية جنودا من باراغواي (١٤) وبيرو (١٤) وشيلي (١٥).

(ب) ضمت الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٤).

